مصالحها، تشابكاً وثيقاً، مع مصالح الاحتكارات الامبريالية وأصحاب الأموال البترولية. ومن الطبيعي أن يشمل هذا التشابك مصالح المؤسسة الصهيونية». وتعلن اللجنة المركزية، في تقريرها، ارتداد بعض فئات البرجوازية الوطنية العربية «التي شاركت في النضال ضد الاستعمار الحديث» وأصبحت، الآن «تسلك الطريق الرأسمالي تحت دفعه وقيادته. والتحالفات التي رفعت لواءها، أيام صعودها للسلطة في الخمسينات، مع الاتحاد السوفياتي، والتي كانت، رغم قصورها ومحدوديتها، عاملاً هاماً في مسار حركة التحرر العربية، انقلبت عليها، الآن، لتتحالف مع الدول الامبريالية واحتكاراتها ضد مصالح أوطانها وشعوبها. وبعد أن كانت تحارب الشعوذة والغيبيات، صارت تجد فيها سلاحاً لحماية مصالحها. وشعارات الوحدة العربية، التي ظلت ترتقي مع ارتقاء المحتوى الاجتماعي لحركة شعوبنا التحررية حتى صارت قوة رافعة أساسية لها، نبذتها قوى الرأسمالية والتبعية، وأخذت تستبدلها بشعارات التضامن المطاطة، في الوقت الذي تنسف فيه أدنى قواعد التضامن ضد العدوان الامبريالي الصهيوني، وتشحن الجماهير بالنزعات الانفصالية والانعزالية. حتى شعار استعادة فلسطين عربية أصبح (غير واقعي)، لا بالمعنى المؤقت، وإنما كحقيقة نهائية دائمة، أي أن ذلك الشعار لم يعد يتناقض، فقط، مع مصالح الامبريالية والصهيونية، وإنما أيضاً، ولذلك السبب، مع مصالح قوى الرأسمالية والتبعية العربية، بمن فيها بعض الفئات الرأسمالية الفلسطينية». وبغية التصدي لمهام المرحلة الجديدة، يدعو الحزب الشيوعي السوداني إلى إعطاء الأولوية لبناء أوسع جبهة عربية؛ «لإحباط مرامي زيارة السادات للقدس المحتلة، وسائر المخطط الانهزامي، ومواصلة النضال من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة، واستعادة حق شعب فلسطين في أرضه ودولته الوطنية المستقلة». ودعماً وتطويراً لما بدأ في طرابلس*، قدمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني المقترحات التالية: «ـ نرى أن تضم تجمعات الصمود كل القوى الوطنية والتقدمية العربية، دون رواسب تحفظات أو حساسيات... ـ... إن الصيغة المثلى لوحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية على أسس صلدة هي... تكافؤ أطرافه [التحالف] والاحترام لاستقلالها، والتشاور الديمقراطي فيما بينها، واتفاقها الاختياري على برنامج محدد، وملزم لها جميعاً... ـ تحتل قضية الديمقراطية مركزاً أمامياً... ـ... بناء حركة نشطة، على امتداد الساحة العربية، ترفض وتقاوم مصادرة الحقوق والحريات الديمقراطية في أي بلد عربي... [بما في ذلك] في النظم الوطنية... رفع الحظر عن نشاط الأحزاب التقدمية في بعض البلدان الوطنية، وإنهاء النفي الاجباري ومصادرة حرية الحركة...». ثم تنتقل اللجنة المركزية إلى الحديث عن قيام بعض الاتحادات النقابية العربية بطرد الاتحادات النقابية المصرية من عضويتها، وبنقل معظم مقار الاتحادات العربية من القاهرة، وترى اللجنة في بيانها أن «الحل

---

* المقصود هو مؤتمر دول الصمود والتصدي، المنعقد في طرابلس الغرب، أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وضم كلاً من سوريا وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما يقصد دورة مؤتمر الشعب العربي، المنعقدة في طرابلس أيضاً، أوائل كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها لمجابهة «مبادرة» السادات.